جامعة الإمارات العربية المتحدة United Arab Emirates University UAEU	سياسة الاستثمار		
	الموضوع	تاريخ بدء التطبيق	2025/05/08
	جدول المحتويات	تاريخ المراجعة القادم	2028/09/01
	المكتب المسئول: مدير الجامعة	رقم الصفحة	1 من 5

جدول المحتويات

سياسة الاستثمار 2

المادة (1): المبادئ الأساسية 2

المادة (2): لجنة الاستثمار 3

المادة (3): استراتيجية الاستثمار 4

المادة (4): الأنشطة الاستثمارية 4

4-1 القطاعات ذات الأولوية.....4

4-2 الملكية الفكرية 4

المادة (5): الحوكمة والالتزام بأنظمة دولة الإمارات العربية المتحدة.....5

5-1 قواعد الحوكمة.....5

5-2 الامتثال.....5

المادة (6): تضارب المصالح 5

المادة (7): تسوية المنازعات.....5

سياسة الاستثمار

نطاق التطبيق

تُطبق هذه السياسة على جميع الأموال التي تحتفظ بها جامعة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك الأوقاف والتبرعات والدخل الخيري وصناديق الاستثمار الأخرى التي تديرها المؤسسة. كما يغطي استثمار الاحتياطيات المؤسسية والصناديق المدارة خارجيا المخصصة للأغراض الأكاديمية أو البحثية.

الهدف

الغرض من هذه السياسة هو وضع مبادئ توجيهية واضحة لإدارة الأموال واستثمارها الاستراتيجي داخل جامعة الإمارات العربية المتحدة، وضمان الاستدامة المالية وتعظيم العوائد مع التوافق مع الرسالة التعليمية للمؤسسة والأولويات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة. يضمن الإدارة الفعالة والنمو لأصول جامعة الإمارات العربية المتحدة، ودعم الاقتصاد الوطني، والالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية العالية، كل ذلك مع الحفاظ على السلامة المالية.

السياسة

المادة (1): المبادئ الأساسية

1. التوافق مع الأهداف الوطنية: يجب أن تتماشى الاستثمارات مع رؤية الإمارات 2030، مع التركيز على التنمية الاقتصادية المستدامة والابتكار والنهوض بالصناعات الوطنية مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والتعليم.
2. المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية: يجب أن تعكس استثمارات جامعة الإمارات العربية المتحدة القيم الأخلاقية للمؤسسة والتزامها بالمسؤولية الاجتماعية. يتم تجنب وبشكل صارم الاستثمارات في الصناعات التي تعتبر ضارة بالمجتمع أو تتعارض مع قيم الإمارات العربية المتحدة، مثل صناعات التبغ.
3. إدارة المخاطر: يجب أن تتضمن استراتيجيات الاستثمار ممارسات قوية لإدارة المخاطر، وتوازن بين الحاجة إلى نمو رأس المال وحماية رأس المال. يجب إجراء تقييمات منتظمة للمخاطر لمعالجة تقلبات السوق والعوامل الجيوسياسية والمخاوف المتعلقة بالاستقرار المالي.
4. الشفافية والمساءلة: تحافظ جامعة الإمارات العربية المتحدة على الشفافية في ممارساتها الاستثمارية من خلال إعداد تقارير منتظمة ومفصلة عن أداء الصناديق والأصول. يجب ضمان المساءلة أمام جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات المانحة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والهيئات الحكومية.

5. الاستدامة والاستثمارات الخضراء: يجب على جامعة الإمارات العربية المتحدة إعطاء الأولوية للاستثمارات في المشاريع المستدامة بيئيا، بما في ذلك الطاقة المتجددة والتقنيات الصديقة للبيئة والشركات الملتزمة بالتنمية المستدامة.

6. التنويع: لتقليل المخاطر وضمان عوائد مستقرة وطويلة الأجل، يجب تنويع الاستثمارات عبر فئات الأصول والقطاعات والمناطق. يجب على جامعة الإمارات العربية المتحدة استكشاف الفرص محليا ودوليا لتحسين محفظتها.

7. الامتثال للقوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة: يجب أن تلتزم جميع الأنشطة الاستثمارية بجميع القوانين واللوائح الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك:

أ. قانون اتحادي رقم (6) لسنة 2007: تنظيم إنشاء هيئة الأوراق المالية والسلع.

ب. القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980: وضع اللوائح والإرشادات للمؤسسات المالية التابعة للبنك المركزي.

ج. قانون الاستثمار الاتحادي رقم 19 لسنة 2018: تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع التوافق مع الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

د. القانون الاتحادي رقم وعلى الفقرة (4) لسنة 2000: بشأن هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع.

هـ. المبادئ التوجيهية للبيئة والاستدامة: ضمان التوافق مع سياسات وزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المادة (2): لجنة الاستثمار

1. توفر لجنة الاستثمار، المكونة من كبار المسؤولين الماليين والممثلين الأكاديميين والخبراء الماليين المستقلين، الإشراف الاستراتيجي على إدارة صناديق الاستثمار في جامعة الإمارات العربية المتحدة.

2. تشمل مسؤوليات لجنة الاستثمار ما يلي:

أ. مراجعة واعتماد استراتيجيات وسياسات الاستثمار لضمان المواءمة مع رسالة جامعة الإمارات العربية المتحدة وأهدافها المالية.

ب. إجراء مراجعات منتظمة لأداء المحفظة لتقييم الفعالية وتحديد مجالات التحسين.

ج. التوصية بتعديلات على استراتيجيات الاستثمار لتتماشى مع ديناميكيات السوق والأولويات المؤسسية وأهداف الرؤية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المادة (3): استراتيجية الاستثمار

1. تخصيص الأصول: يجب على جامعة الإمارات العربية المتحدة تحديد استراتيجيات واضحة لتخصيص الأصول توازناً بين احتياجات السيولة وأهداف النمو طويلة الأجل. تأخذ هذه الاستراتيجيات في الاعتبار الاحتياجات التشغيلية للجامعة وأولويات التمويل، بما في ذلك دعم البرامج الأكاديمية والمنح الدراسية والمبادرات البحثية.
2. العناية الواجبة: يجب أن تخضع جميع فرص الاستثمار لعمليات العناية الواجبة الصارمة. ويشمل ذلك التحليل المالي وأبحاث السوق وتقييم التوافق مع الأهداف الاستراتيجية لجامعة الإمارات العربية المتحدة. بالنسبة للفرص الاستثمارية المعقدة أو المتخصصة، قد تستعين جامعة الإمارات العربية المتحدة بمستشار (مستشارين) خارجيين لتقديم المشورة المتخصصة.
3. إعداد التقارير المنتظمة ومراجعة الأداء: لضمان المساءلة والشفافية، يجب على جامعة الإمارات العربية المتحدة تطبيق نظام تقارير منتظم لتقييم أداء الاستثمار مقابل المعايير المعمول بها. يجب مشاركة تقارير الأداء السنوية مع قيادة الجامعة وأصحاب المصلحة سنويا.

المادة (4): الأنشطة الاستثمارية

4-1 القطاعات ذات الأولوية

1. التكنولوجيا والابتكار: تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير الملكية الفكرية واستكشاف الفضاء.
2. التعليم والصحة: التركيز على البحوث والتعلم الإلكتروني والمبادرات الصحية المستدامة.
3. الطاقة المتجددة والاستدامة: الاستثمار في المشاريع الخضراء بما يتماشى مع أهداف الاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

4-2 الملكية الفكرية

1. تقاسم الإيرادات: حوافز للمخترعين، وضمان التوزيع العادل للعائدات.
2. التسويق: تشجيع الابتكار من خلال دعم تسويق الملكية الفكرية.

المادة (5): الحوكمة والالتزام بأنظمة دولة الإمارات العربية المتحدة

5-1 قواعد الحوكمة

1. يشرف مكتب إدارة شؤون الاستثمار على الأنشطة الاستثمارية، مما يضمن المواءمة مع أهداف جامعة الإمارات العربية المتحدة ومبادئ الحوكمة.
2. يقوم مكتب إدارة شؤون الاستثمار على الأنشطة الاستثمارية بالتنسيق مع الكليات والأقسام لتحديد وتقييم الفرص الاستثمارية.

5-2 الامتثال

1. يجب أن تمتثل جميع الأنشطة الاستثمارية بشكل صارم للقوانين واللوائح التي وضعتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك تلك الخاصة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع والهيئات التنظيمية الأخرى ذات الصلة. يجب أن تتماشى الاستثمارات أيضا مع المهمة المؤسسية لجامعة الإمارات العربية المتحدة وأهدافها وأولوياتها، مما يضمن الاتساق والدعم لأهدافها الأكاديمية والبحثية.
2. يجب أن تلتزم ممارسات الاستثمار في الجامعة بقانون الاستثمار الاتحادي رقم 19 لسنة 2018 الذي يستفيد من فرص الاستثمار الأجنبي في القطاعات ذات الأولوية الوطنية، مثل التكنولوجيا والتعليم والطاقة المتجددة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على جامعة الإمارات العربية المتحدة ضمان الامتثال الكامل للوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على النحو المنصوص عليه في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة رقم 20 لعام 2018.

المادة (6): تضارب المصالح

يجب على أعضاء لجنة الاستثمار والموظفين المشاركين في صنع القرار الاستثماري الكشف فورا عن أي تضارب محتمل في المصالح. يجب على جامعة الإمارات العربية المتحدة تطبيق السياسات والإجراءات للتخفيف من مثل هذه الصراعات، وضمان اتخاذ جميع القرارات الاستثمارية بشفافية وبما يتماشى مع مصلحة المؤسسة.

المادة (7): تسوية المنازعات

يمكن تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات وديا عن طريق التفاوض، دون المساس بالحق في التقاضي.